التوجهات الاستراتيجية النسوية
لمكافحة الفساد في فلسطين

كانون الثاني، 2017

35

Strategic Directions for Palestinian Women in the Fight against Corruption

January, 2017

35

هيئة مكافحة الفساد

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

التوجهات الاستراتيجية النسوية
لمكافحة الفساد في فلسطين

كانون الثاني، 2017

35

تنويه: تم اعداد هذه التوجهات الاستراتيجية من قبل شركة الموارد لتطوير القدرات البشرية (HRD)، وليس بالضرورة أن تعبر عن رأي هيئة مكافحة الفساد أو جمعية المرأة العاملة للتنمية.

للتواصل مع هيئة مكافحة الفساد

البيرة / البالوع/ شارع مكة

الهاتف: 022424016 - 022424017 - 022424018

الفاكس: 022424015

البريد الالكتروني: info@pacc.pna.ps

الصفحة الالكترونية: www.pacc.pna.ps

للتواصل مع جمعية المرأة العاملة للتنمية:

رام الله / شارع ركب/ عمارة الشركة العقارية الطابق الثالث

الهاتف: 022986761 - 022981977

الفاكس: 022963288

البريد الالكتروني:pwwsd@palnet.com

الصفحة الالكترونية:www.pwwsd.org

فهرس المحتويات

الملخص التنفيذي 5

كلمة هيئة مكافحة الفساد 9

كلمة جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية 10

المقدمة 12

نبذة عن المؤسسات النسوية في فلسطين 16

المرأة الفلسطينية والمشاركة السياسية 17

الاستقلال الاقتصادي 19

استخلاصات ونتائج من منظور المجموعات النسوية البؤرية 21

منهجية العمل 23

محددات إعداد التوجهات الاستراتيجية 23

منهجية تطوير التوجهات الاستراتيجية 24

تحليل البيئة الداخلية والخارجية 27

البيئة الداخلية 27

البيئة الخارجية 28

تحديد وتحليل القضايا ذات الأولوية 29

القضايا الرئيسة 30

الإطار الاستراتيجي 32

الغايات والأهداف الاستراتيجية 33

الملحقات 35

ملحق رقم (1): المؤسسات التي شاركت في تطوير التوجهات الاستراتيجية 35

ملحق رقم (2): الخطة التنفيذية 36

الملخص التنفيذي

انتهت هيئة مكافحة الفساد وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية من إعداد وتطوير التوجهات الاستراتيجية النسوية لمكافحة الفساد كأول توجهات استراتيجية نسوية لمكافحة الفساد، وذلك في إطار تطوير البيئة المناسبة لتمكين وإشراك المرأة الفلسطينية ومؤسساتها في جهود مكافحة الفساد من جهة، وترجمة للإطار الاستراتيجي للخطة الوطنية لمكافحة الفساد التي أطلقتها هيئة مكافحة الفساد للأعوام 2015-2018.

وقد هدفت التوجهات الاستراتيجية النسوية لمكافحة الفساد الى تطوير إطار استراتيجي نابع من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد من أجل إخراط القطاع النسوي في جهود مكافحة الفساد على المستوى الوطني والمحلي، الى جانب التركيز على القضايا المتعلقة بمكافحة الفساد من منظور نسوي، وبما يفعل القطاعات المجتمعية في دورها في جهود بناء نظام وطني يقوم على النزاهة والشفافية والمساءلة، ويحارب الفساد والفاسدين.

تم إعداد وتطوير التوجهات الاستراتيجية النسوية لمكافحة الفساد من خلال تبني منهج المشاركة في جميع مراحل عملية التخطيط، وباستخدام الوسائل والأدوات التفاعلية مع المشاركات للوصول الى النتائج المتوقعة من كل مرحلة في مراحل عملية التخطيط، حيث تم مراجعة عدد من الأدبيات والتقارير المتعلقة بمكافحة الفساد، وخاصة ما ركز منها على دور المرأة في تلك العملية، بالإضافة الى عقد ورشة عمل مركزية حول إعداد وتطوير الخطة الاستراتيجية استهدفت مجالس الظل النسوية وممثلات عن عدد من المؤسسات النسوية في فلسطين.

كما تم عقد اجتماعات بؤرية في 17 موقعا في الضفة الغربية، الى جانب عقد اجتماعات دورية مع النساء المشاركات في عملية التخطيط وكذلك مع هيئة مكافحة الفساد وجمعية المراة الفلسطينية العاملة للتنمية، وذلك بهدف المراجعة وإجراء التعديلات على مسودة التوجهات الاستراتيجية.

وقد تم تطوير التوجهات الاستراتيجية النسوية لمكافحة الفساد بما يضمن:

أ. الإنطلاق والاسترشاد بالخطة الوطنية لمكافحة الفساد والتوجهات النسوية.

ب. مشاركة أصحاب العلاقة في عملية التخطيط الاستراتيجي.

ت. بحث المشاكل ووضع الحلول لها، والايجابية في تحويل المعيقات الى فرص.

ث. التحقق من نتائج العمل ومراجعتها وتعديلها.

ج. التغذية العكسية في مختلف مراحل إعداد وتطوير الخطة الاستراتيجية.

نتائج ومخرجات عملية التخطيط الاستراتيجي

أولا: القضايا ذات الأولوية: من خلال اجراء عملية تحليل البيئة الداخلية والخارجية، تم تحديد القضايا ذات الأولوية من منظور نسوي، حيث تم تحديد وتحليل أربع قضايا ذات أولوية حرجة بناء على عدد من المعايير:

1. مدى الضرورة والأولوية للقضايا الملحة، والمستعجلة التي يجب العمل عليها.
2. مدى تأثير القضية ودورها في تعزيز جهود مكافحة الفساد.
3. مدى ارتباط القضية واتساقها مع الأولويات النسوية.
4. ارتباط القضية مع رؤية وأهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والخطة التنفيذية.
5. مدى قابلية ترجمة القضية الى هدف واقعي وقابل للتحقيق.

وقد جاءت القضايا ذات الأولوية على النحو الآتي:

- القضية الاولى: عدم كفاية الوعي والتمكين لدى النساء في القضايا المتعلقة بمكافحة الفساد
- القضية الثانية: العمل الفردي غير المنظم في مجال مكافحة الفساد بين المؤسسات النسوية فيما بينها وبين المؤسسات الفلسطينية الأخرى.
- القضية الثالثة: تحديات أمام مشاركة المرأة ومكانتها في الشأن العام
- القضية الرابعة: الفجوة القائمة بين قانون مكافحة الفساد من منظور نسوي وإنفاذ القانون

ثانيا: الإطار الاستراتيجي: على ضوء عمليات تشخيص وتحليل المراحل السابقة ونتائج التحليل، تم إعداد الإطار الاستراتيجي، وبما يشتمل على:

أ. الرؤية

" إمرأة فلسطينية متمكنة وفاعلة في إحداث التغيير نحو مجتمع خال من الفساد "

ب. الرسالة

"اشراك المرأة الفلسطينية في جهود مكافحة الفساد لتقوم بدور فاعل في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتربية جيل واع بدوره في إرساء قيم النزاهة ومبادئ الشفافية وآليات المساءلة".

ت. القيم

1. الايمان بمشاركة المرأة الفاعلة في جهود مكافحة الفساد
2. العدالة بين الجنسين في إدارة الشأن العام والمال العام
3. المساواة وعدم التمييز في تطبيق القانون
4. النزاهة والشفافية و المشاركة
5. سيادة القانون
6. السرية
7. الديمقراطية الاقتصادية والسياسية
8. الولاء والانتماء

ث. الغايات

وفقا للقضايا ذات الأولوية، وبما يحقق الرؤية والرسالة، تم تطوير أربعة غايات ، مع تحديد أهدافها، ضمن محورين نابعين من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، حيث كانت كما يلي: -

المحور الأول: رفع الوعي والتمكين

- **الغاية الأولى:** امرأة فلسطينية واعية ومتمكنة لتعزيز دورها في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
- **الغاية الثانية:** جهود المؤسسات النسوية متضافرة فيما بينها والمؤسسات الأخرى في مجال مكافحة الفساد

المحور الثاني: البيئة القانونية والاجتماعية

- **الغاية الثالثة:** المرأة مشاركة في الشأن العام وفي تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
- **الغاية الرابعة:** بيئة قانونية وتشريعية مواتية للمرأة الفلسطينية لاخذ دورها في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

ج. مصفوفة خطة العمل التنفيذية

من أجل العمل على تحقيق الأهداف التي تتطلع التوجهات الاستراتيجية النسوية لتحقيقها من خلال الوصول لنتائجها المتوقعة وتحقيق الأثر العميق، تم تطوير خطة تنفيذية مرتبطة بالنتائج المتوقعة، وارتباطا مع كل نتيجة متوقعة، تم تحديد التدخل المطلوب، والمبادرة المقترحة، والأطراف المشاركة في التنفيذ.

ورشة العمل المركزية مع مجالس الظل النسوية : إعداد التوجهات الاستراتيجية النسوية لمكافحة الفساد في فلسطين

كلمة هيئة مكافحة الفساد

ايماناً منا بأن المرأة نصف المجتمع، بل هي اللبنة الأساسية لبناء أي مجتمع بشكل عام، وبشكل خاص المجتمع الفلسطيني الذي نعمل جاهدين ليكون مجتمع فلسطيني خالي من الفساد، حيث أكدت المرأة في جميع المحافل والفعاليات أن دور النساء طليعي وحيوي في جهود مكافحة الفساد، وهو من أهم الأدوار المجتمعية، لما للفساد من كبير الأثر على النساء، كما أن التغيير المستقبلي يعتمد عليهن، لان الجيل الذي تربيه النساء هو قيادة الغد.

وانطلاقاً من ايماننا بهذا الدور العظيم الذي تقوم به المرأة في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية، سعت الهيئة لتنظيم عدة نشاطات وتوقيع اتفاقيات شراكة مع عدد من المؤسسات النسوية التي تعنى بقضايا واهتمامات المرأة، وهدفت جميعها لتعزيز دور المرأة في جهود مكافحة الفساد.

جاءت هذه الاستراتيجية النسوية لمكافحة الفساد كنتاج للتعاون المشترك مع جمعية المرأة العاملة للتنمية، والتي نتمنى أن يتم العمل على تنفيذها من قبل كافة المؤسسات المعنية، وجميع المؤسسات النسوية في المجتمع الفلسطيني، للوصول إلى امرأة فلسطينية تعي وتعلم حقوقها وواجباتها في جميع المجالات، وبشكل خاص في جهود مكافحة الفساد.

نشكر كل من ساهم في اصدار هذه التوجهات الاستراتيجية للنساء الفلسطينيات، ونرجو من الله أن يوفقنا في المتابعة مع كافة المؤسسات المعنية لتنفيذها.

والله ولي التوفيق

رفيق شاكر النتشة
رئيس هيئة مكافحة الفساد

كلمة جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

الخطة الإستراتيجية النسوية هي نتاج جهد جماعي نسوي منظم، وقائم على أرضية الشراكة الفاعلة بين جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية وهيئة مكافحة الفساد من أجل مكافحة الفساد بأشكاله المختلفة، ولتعزيز وترسيخ مبادئ الديمقراطية والنزاهة و المساءلة المجتمعية.

لقد ساهمت هذه الشراكة في فتح مداخل للنساء في مجالس الظل في الحكم المحلي، وفي أربعة عشرة مؤسسة نسوية و قاعدية لتطوير مفهوم الفساد ومحدداته وفق تجاربهن الخاصة المرتبطة بأدوارهن المركبة في المجتمع الفلسطيني. وأيضاً في زيادة وعيهن حول مخاطر الفساد بالإضافة إلى تنفيذ برامج تدريبية في مجال بناء قدرات قيادات مجتمعية نسوية في المجتمعات المحلية في 70 موقع من اجل تحمل المسؤولية في مكافحة الفساد.

إن مسار الشراكة ارتبط بمحددات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، و تولي الجمعية اهتماماً كبيراً في مكافحة الفساد من منطلقات مرتبطة بنتائجه التي تؤدي إلى اضعاف النظام السياسي واستقراره وشرعيته، بالتالي يؤدي إلى إجهاض عمليات البناء الديمقراطي وإضعاف مقومات الصمود وزيادة البطالة والفقر وفكفكه النسيج الاجتماعي والقيم المجتمعية الإيجابية مما يخدم سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

ووفق كافة الدراسات الاجتماعية والنفسية يؤثر الفساد على النساء بشكل اكبر كونهن يتحملن المسؤوليات الأسرية في مجال الخدمات والرعاية، وفي حالة الفساد فان الخدمات الصحية والتعليمية والغذائية تقل وتسوء جودتها لان الفساد يمس الموازنات المرتبطة بهذه الخدمات، مما يمنع من تمكين النساء ويحد من دورهن في مواجهة انتهاكات حقوقهن ويساهم في انتهاك حقوق المواطنة، الأمر الذي يسهم في استمرار التمييز ضد النساء وتهميشهن.

ولمجابهة هذا الواقع جاءت الخطة النسوية لمكافحة الفساد عبر عملية تحليل عميق للسياق الفلسطيني من منظور نسوي يستند إلى حزمة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة الفلسطينية. تم استنباط الرؤية والرسالة وفق هذا التحليل الوارد في الخطة لتعزز المسار النضالي النسوي لتحقيق المساواة والعدالة والأمن الإنساني. بالإضافة إلى كون الخطة النسوية ستشكل

مرجعية مهمة تضاف الى الأدبيات الفلسطينية التي تعالج موضوع مكافحة الفساد، وستعمل الجمعية بكل طاقاتها وعبر التنسيق والتشبيك من أجل تنفيذ هذه الخطة وتعميمها ليتم ادماجها في خطط عمل مؤسسات نسوية أوسع في الضفة الغربية وقطاع غزة.

آمال خريشة

المديرة العامة لجمعية المرأة العاملة

المقدمة

يساهم الفساد بشكل قوي في ضرب مقومات المجتمعات والدول، ويعوق وينتقص من الديمقراطية وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية، كما يزيد من الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والاقتصادية وخاصة النساء والأطفال، ويحد من إزدهار ونوعية حياة الأفراد والأسر، ويشل الحياة الإقتصادية، ويزعزع هيكليتها ونماءها وتطورها وتحسين مستواها، ويُهرِب رؤوس الأموال والإستثمارات الخارجية، ويخلق بيئة مناسبة للجرائم المنظمة والعابرة للدول، ويهدد الأفراد رجالاً ونساءً في أمنهم وسلمهم.

في هذا الإطار، يعاني المجتمع الفلسطيني من وجود ظاهرة الفساد بمظاهره المختلفة في ظل استمرار بيئة ضعيفة وغير محصنة ضده، حيث أن استمرار الاحتلال الاسرائيلي، وسوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية المعاشة، وضعف سلطة القانون وإنفاذه، وتعطيل المؤسسات الرقابية وعلى رأسها استمرار تعطيل المجلس التشريعي، واستمرار الانقسام بين جناحي الوطن، أدى الى ايجاد فرص لوقوع الفساد.

ضمن جهود بناء وتطوير وإصلاح مؤسسات الدولة المنشودة، ومنها جهود مكافحة الفساد في دولة فلسطين، نشأت هيئة مكافحة الفساد بموجب القرار بقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن تعديل قانون الكسب غير المشروع رقم (1) لسنة 2005 كهيئة مستقلة إداريا وماليا، منحت من الاختصاصات والصلاحيات ما يمكنها من الاضطلاع بمهامها في مكافحة الفساد، وبالإضافة الى تشكيل محاكم مختصة لمكافحة الفساد، كإنشاء محكمة جرائم الفساد.

كما انضمت فلسطين في عام 2014 لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتم خلال العام 2015 استعراض تنفيذ دولة فلسطين لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كإستحقاق بعد الانضمام بصفة الدولة في الاتفاقية. وضمن المساعي الحثيثة لأخذ دورها الفاعل في مكافحة الفساد على مستوى وطني وشامل، أطلقت الهيئة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام 2015-2018.

وربطت دراسات عالمية بين التمكين السياسي للنساء خاصة في مواقع صنع القرار وبين الحد من الفساد، حيث أشارت دراسة للبنك الدولي[1] أن زيادة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار بمعدل

---

1 وكالة اخبار المرأة، عمان 8 ديسمبر 2012: http://wonews.net/ar/index.php?ajax=preview&id=4626

نقطة واحدة فوق 10.9 تؤدي الى إنخفاض في معدل الفساد بنسبة تصل الى 10%. كما أشارت الاحصائيات الى أن النساء هن الأكثر تضرراً من تفشي الفساد حيث يعانين منه بسبب كونهن نساء فيتعرضن للتحرشات الجنسية ويطلب منهن تقديم أجسادهن مقابل الحصول على خدمات من المفترض "لولا الفساد" أن يحصلن عليها كونهن مواطنات أو بسبب كفائتهن العلمية أو المهنية، والنساء الفقيرات وهن الأغلبية بين فقراء العالم يعتبرن فريسة سهلة للفساد والفاسدين.

إن مكافحة الفساد مسؤولية جماعية ويجب محاربة الفساد من مختلف المواقع وبشتى الوسائل للوصول الى مجتمع خال منه، فالمسؤولون الحكوميون وصناع القرار وراسموا السياسات وموظفوا القطاع العام ومقدمي الخدمات العامة لهم دور فعال في قول "لا" للفساد. ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المطبوعة والالكترونية، المقروءة والمسموعة والمرئية والصحفيين والصحفيات يمكنهم محاربة الفساد بتغطية جهود الحكومات وفضح الممارسات والكشف عن بؤر إنتشارها. وللقطاع الخاص دور لا يقل أهمية في التصدي للفساد كتوعية الموظفين والتوقف عن تقديم الهدايا الرمزية والمادية وزيادة فرص الإزدهار الإقتصادي ودعم المؤسسات التعليمية ووقف التعامل مع المؤسسات الفاسدة والفاسدين والتبليغ عنهم.

إن مؤسسات المجتمع المدني خاصة المنظمات النسائية، ومن خلال تشجيع الحكومة الفلسطينية على تطبيق الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد ودعم هيئة مكافحة الفساد يمكّن تعزيز الديمقراطية وإشاعة الثقة والإستقرار بين المواطنين إتجاه الدولة، وتنفيذ برامج التوعية والتثقيف حول مسؤولية الدولة لتكون أجهزتها خالية من الفساد للوصول الى عدالة متساوية وفعالة للجميع، وإدماج الشباب والشابات في برامج مكافحة الفساد حماية للأجيال القادمة، وتوعية القطاعين العام والخاص على تعزيز منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة.

فحيث تتأثر النساء أكثر من غيرهن بالفساد، تقع عليهن، الى جانب الجميع مسؤولية مكافحته وقد بدأن بذلك فعلاً وإن كن الأقل فساداً، فذلك سيحسن من أوضاعهن ويعزز المساواة بين الجنسين في مجالات الصحة والتعليم والبيئة والإقتصاد والعدالة والديمقراطية والتنمية.

هذا ويعّرف الفساد بأنه "إساءة إستخدام السلطة لتحقيق مكاسب خاصة وشخصية" ، لكن النساء لديهن تعريفات مختلفة للفساد والتي تمس حياتهن الخاصة والعامة وتؤثر على الجهود المبذولة

في مكافحة العنف ضدهن وفي تمكينهن إقتصادياً، وإجتماعياً، وسياسياً، وثقافياً. وأشارت العديد من النساء الى أن مفهوم الفساد يمتد ليشمل الممارسات الإستغلالية كالإيذاء الجسدي والإعتداءات الجنسية المختلفة، والرشوة راشٍ ومرتشٍ، وترتبط كل منها بشكل وثيق بعدم تقديم الخدمات لهن في المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء[2].

والجدير بالذكر أن أهم طرق ووسائل الفساد تتمثل بالرشوة وغسيل الأموال ودفع الأموال بسرية وبشكل غير قانوني مقابل خدمات وإستغلال النفوذ والمحسوبية والمحاباة وضغوطات أصحاب النفوذ وإستغلال الوظيفة للمصالح الشخصية ودفع المبالغ لتسريع الحصول على الوثائق والخدمات والتي تتطلب وقتاً بسبب الإجراءات البيروقراطية أو طلب معززات والإختلاس والمساس بالمال العام.

في إطار هذا الفهم، وضمن الخطة التنفيذية المشتركة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وبناء على اتفاقية الشراكة بين هيئة مكافحة الفساد وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، والهادفة الى تعزيز المشاركة الفاعلة للنساء في مكافحة الفساد، تم إعداد استراتيجية نسوية لمكافحة الفساد بمشاركة 22 مندوبة منتخبة في مجالس الظل النسوية التي تم تشكيلها في 50 هيئة محلية في الضفة الغربية، وما يقارب 11 مؤسسة نسوية بالإضاقة لمشاركة وزارة شؤون المرأة الفلسطينية. وتأتي هذه الخطة في إطار تعزيز مشاركة القطاعات المجتمعية في جهود مكافحة الفساد، حيث تعمل هيئة مكافحة الفساد على تطوير خطط لمكافحة الفساد لأكثر من قطاع، والهادفة الى تهيئة القطاعات المختلفة وتمكينهم من المساهمة الفاعلة في إنجاح الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «وجهة نظر النساء في المجتمعات المحلية حول الفساد ومكافحتة»، 2012.

مجموعة عمل نسوية مركزة

نبذة عن المؤسسات النسوية في فلسطين:

تعتبر المؤسسات النسوية في فلسطين مكون رئيس من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، ولعبت -وما زالت- دورا تحرريا وتنمويا واجتماعيا في النهوض بالمجتمع الفلسطيني، والى جانب مساهمتها ودورها في تعزيز الحوكمة الرشيدة وبناء وإصلاح المؤسسات، والدفاع عن حقوق المرأة خاصة، بل والارتقاء بها في مختلف المجالات، كما أنها واحدة من أقوى المنظمات في المنطقة العربية، لأنها ولدت لتغطي حاجة المجتمع الفلسطيني منذ نكبة عام 1948، حيث تحركت الجمعيات الخيرية التطوعية للإغاثة وهنا بدأت حركة المجتمع المدني الفلسطيني.

فمنذ بداية النضال لعبت المؤسسات النسوية دورا فاعلا من خلال اتحاد المرأة الفلسطينية وشخصيات فلسطينية شكّلت الحركة النسوية، استجابة لحاجة المجتمع، وهنا نشأ ناشطون وناشطات وصلوا لمرحلة عالية من المهنية والكفاءة لا تقارن بأي دولة عربية أخرى. وكانت الحركة النسوية الفلسطينية وما زالت جزءاً من الحركة السياسية ولم تكن نسوية بحتة، بسبب الاحتلال، فلا يمكن الحديث عن حقوق المرأة بمعزل عن حقوق الإنسان الفلسطيني والفرد الفلسطيني.

وبعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، أصبحت الفرصة مهيأة للمؤسسات النسوية للعمل ببرنامج نسوي يتطرق لقضايا مثل قمع المرأة على المستوى الاجتماعي، والتمييز ضد المرأة والعنف وتهميش المرأة واستثنائها من المناصب العليا، والتي كان فيها نوعاً من الإبداع مثل تجربة البرلمان الصوري التي كانت رائدة على مستوى المنطقة العربية، حيث تم التطرق لوضع المرأة القانوني وتعديلات القوانين والتشريعات من خلال حملات جماهيرية ميدانية وإعلامية شملت المشروع الفلسطيني وأصحاب القرار.

ولتعزيز دور المرأة في الحلبة السياسية، يجب التركيز على أهمية خلق المزيد من القيادات النسوية، وضرورة إعداد قيادات نسوية شابة قادرة على حمل أعباء المسؤولية، وتسليمها القيادة تدريجيا، والاستعداد للتشارك مع الجيل الجديد. والحركة النسوية الفلسطينية، تميزت بأنها عملت في ظروف غاية في التعقيد على المستوى السياسي، بسبب الحصار والاعتداءات الاسرائيلية على قطاع غزة، والجدار الفاصل في الضفة الغربية، بالتالي لديها خبرة بالتعامل مع الطوارىء، والقدرة على الصمود في أصعب الظروف.

المرأة الفلسطينية والمشاركة السياسية[3]

تعد المشاركة في صنع القرار، أو المشاركة السياسية والاقتصادية، واحدة من أهم مؤشرات ودلالات التنمية في أي مجتمع، إذ لا يمكن الحديث عن التنمية بمفهومها الشامل دون التطرق لموضوع المشاركة السياسية، في الوقت الذي لا يمكن فيه الحديث عن التنمية دون التعرض لدور المرأة في عملية التنمية، وسعيها من أجل التأثير في خطط ومشروعات التنمية من خلال قنوات المشاركة السياسية، وتنعكس درجة مشاركة المرأة وفاعليتها إيجاباً في السياسات التنموية باعتبار ان المرأة تمثل أكثر من نصف المجتمع.

وفي مجتمع فلسطيني يتسم بالمحافظة واحتفاء أقل بإمكانات النساء في ظل هيمنة ذكورية، تستأثر بالنصيب الأكبر من فعاليات الحياة المختلفة، يتوقع من النساء أن يبذلن جهوداً مضاعفة من أجل إدماجهن في عملية صنع القرار، كما أن التغيرات السياسية التي مرت على المجتمع الفلسطيني أتاحت للنساء في ظل ظروف كثيرة فرصة تاريخية من أجل تطوير أوضاعهن إيجاباً، من خلال الانخراط في العمل النضالي والجماهيري. وفي فترة الانتفاضة على سبيل المثال استطاعت النساء الفلسطينيات فرض أنفسهن بقوة على الوعي الجماعي الفلسطيني، الشعبي والرسمي، لتقود بعد سنوات قليلة الكثير من المنظمات الأهلية والخيرية التي ساهمت بشكل أو بآخر في تأسيس مجتمع مدني في ظل غياب الدولة.

تشير الإحصائيات الفلسطينية إلى تدني نسبة مشاركة المرأة في المناصب الإدارية العليا، ويعني هذا استبعادهن من مراكز صنع القرار الإداري على المستوى الرسمي، وبالرغم من أنهن يمثلن 13% من كافة العاملين في الوظائف الإدارية، فإنهن يشكلن ما نسبته 3% فقط من الموظفين في مراكز صنع القرار كالمشرعين وموظفين إدارة عليا، كما لم تزد نسبة السفيرات الفلسطينيات عن 5.8% مقارنة مع 94.2% للسفراء، وهناك 41.8% من الموظفين في القطاع العام المدني إناث مقابل 58.2% ذكور ونسبة الشرطيات 3.4% مقابل 96.6% ، 84.4% من القضاة هم ذكور مقابل 15.6% إناث خلال عام 2014 وذلك حسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

---

3 دراسة حول اسباب عزوف المرأة الفلسطينية عن المشاركة السياسية

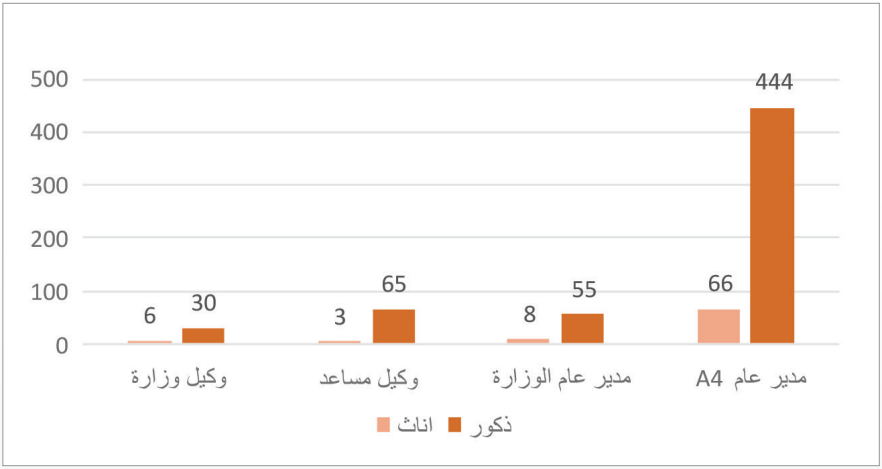

عدد النساء في المراكز العليا في القطاع العام في الضفة الغربية[4]

وهناك فجوة واضحة بين حق المرأة في المشاركة في صياغة سياسات الحكومة وبتنفيذها، وشغل الوظائف العامة وبين الواقع الممارس خاصة وان طريقة وأسلوب التوظيف الحالي لا يأخذ بعين الاعتبار الكفاءة، كما لا تتوفر أنظمة إدارية واضحة لتقلد هذه المناصب. وبالنسبة لمشاركة المرأة في الحكم المحلي فقد ازدادت معدلات ترشيح النساء من 19% في انتخابات 2005 الى 24% في انتخابات 2012 ولكن تراجع عدد النساء اللواتي وصلن لرئاسة بلديات من 3 في الانتخابات السابقة الى واحدة فقط في الانتخابات الاخيرة.

4 دراسة حول مشاركة النساء الفلسطينيات في الحكم المحلي (تقييم التجربة ودلالاتها المستقبلية)، مركز العالم العربي للبحوث والتنمية / أوراد وذلك بالتعاون مع جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، 2016.

الاستقلال الاقتصادي

ان الاستقلال الاقتصادي للمرأة الفلسطينية يؤثر على استقلالية اتخاذ قرارها حيث ترتبط حالات الابلاغ عن مظاهر الفساد بتوفر بيئة محررة من الخوف على فقدان الوظيفة من جهة، بالاضافة الى تاثير رب الاسرة والثقافة السائدة على المرأة بقيامها بالابلاغ عن مظاهر الفساد بدون الحاجة لطلب اذن رب الاسرة على الاقدام باتخاذ مثل هكذا قرار تحسبا لوقوع اي اثار اقتصادية واجتماعية قد تلحق بالاسرة.

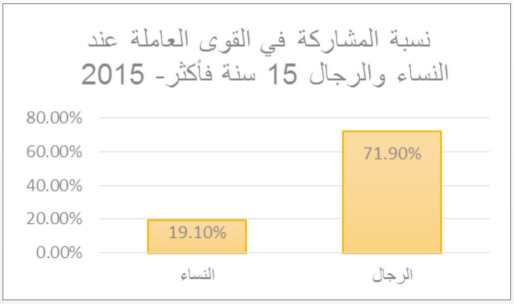

بالرغم من أن السلطة الفلسطينية أحرزت تقدما ملحوظا في مجال تعزيز مشاركة النساء في سوق العمل خلال العقد والنصف الماضيين، إلا أن فجوة النوع الاجتماعي ما تزال واضحة على مستوى المشاركة في القوى العاملة ومعدلات الأجور والبطالة، حيث تشير الإحصاءات المتوفرة إلى تدني مشاركة النساء الفلسطينيات في سوق العمل وارتفاع نسب البطالة بين النساء مقابل الرجال.

كما تشير الإحصاءات إلى أن عمل النساء يتركز في مجالات محددة أهمها الزراعة والخدمات، ولا يزال انخراط النساء كبيراً في العمل غير المأجور، وهذا بطبيعة الحال له آثاره المتعلقة بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

وحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة 19.1% من مجمل الإناث في سن العمل في العام 2015 مقابل 10.3% في العام 2001. وبلغت نسبة مشاركة الذكور 71.9%؛ حيث تزيد 3 أضعاف عن مشاركة الإناث، مع وجود فجوة في معدلات الأجر اليومي بين الإناث والذكور، إذ بلغ معدل الأجر اليومي للإناث 81.9 شيقل، مقابل 108.0 شيقل للذكور في العام 2015.[5]

5 الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مؤشرات رئيسية ، http://www.pcbs.gov.ps/

مشاركات اثناء احدى المجموعات البؤرية

استخلاصات ونتائج من منظور المجموعات النسوية البؤرية

تم عقد 17 مجموعة عمل مركزة/بؤرية بمشاركة أكثر من 300 إمرأة في مناطقهن في الضفة الغربية، وذلك من أجل التعرف على آراء المرأة بشأن عدد من المحاور المتعلقة بالفساد. وعلى ضوء مراجعة نتائج المجموعات البؤرية، فقد تم الوصول لأبرز الانطباعات والآراء حول الفساد:

مفهوم الفساد: تباينت آراء المرأة حول مفهوم الفساد، حيث عرفته البعض منهن أن الفساد عبارة عن إنحراف عن المسلك الصحيح سواء سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا، ومنهن من نظرن الى الفساد في إطار الثقافة السائدة والتقاليد الاجتماعية، حيث تم تعريفه بأنه " جريمة استغلال المنصب لمصلحة شخصية".

دور المرأة في مكافحة الفساد: تقاربت آراء النساء حول دورهن في مكافحة الفساد، حيث أن دورهن ينشأ من التربية الأسرية، بالإضافة الى مساهمتهن في مكافحة الفساد من خلال مراكزهن في المواقع المختلفة، السياسية والمؤسساتية والاجتماعية والوظيفية.

التأثر بالفساد: برأي النساء المشاركات في مجموعات العمل، فقد اعتبرن أن المرأة من أكثر القطاعات الاجتماعية تأثرا بممارسات الفساد الإداري والمالي والحقوقي والقانوني، خاصة وأن النساء لا يشغلن مراكز عليا، بالإضافة الى التمييز القائم على الجنس، والثقافة والتقاليد السائدة، والقصور القانوني.

التبليغ: أكدت النساء أن لهن دوراً فاعلاً في التبليغ عن قضايا الفساد من خلال تقديم الشكاوى والبلاغات المرتبطة بهذا الموضوع، شريطة أن يضمن الحماية الكافية لهن ولأسرهن، وأن تكون آليات التبليغ واضحة مع ضمان السرية التامة. حيث أكدن على أن عملية التبليغ عن ممارسات الفساد، واجب على النساء.

من أهم مظاهر الفساد: اعتبرت النساء المشاركات في مجموعات العمل، أن الرشوة والمحسوبية والواسطة من أهم مظاهر الفساد، بالإضافة الى الجرائم المتعلقة في استغلال الوظيفة العامة.

المعرفة بقانون مكافحة الفساد الفلسطيني: اعتبرت النساء أن هناك قلة معرفة وإحاطة بالقانون بالإضافة الى قلة إشراكهن في برامج التوعية ورفع الوعي وبناء القدرات.

التحديات:

1. نقص في الوعي والمعرفة بقانون مكافحة الفساد
2. العادات والتقاليد التي تحد وتحول دون مشاركة المرأة في جهود مكافحة الفساد.
3. غياب العمل المشترك بين المؤسسات النسوية في مجال تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد.
4. عدم الاستقلالية الاقتصادية للمرأة، والتي بدورها تحد من استقلالية قرار المرأة.
5. الخوف من فقدان الوظيفة والتعرض للمشاكل المختلفة.
6. ضعف إشراك المرأة في جهود مكافحة الفساد.
7. عدم إيلاء قضايا الفساد ومعالجتها من منظور نسوي.

التوصيات:

1. تصميم برامج توعية وبناء قدرات في مجال تعزيز النزاهة ومحاربة الفساد تستهدف فيها القطاع النسوي ومؤسساته.
2. الارتقاء بمستوى التنسيق والتشبيك ما بين المؤسسات النسوية نفسها والمؤسسات الأخرى المهتمة بقضايا مكافحة الفساد.
3. تفعيل دور الإعلام، وخاصة الإعلام النسوي في مجال مكافحة الفساد.
4. زيادة الاهتمام بالقطاع النسوي المهمش وخاصة في مناطق الريف والمخيمات الفلسطينية.
5. معالجة قضايا الفساد من منظور النوع الاجتماعي، وخاصة النسوي.
6. توفير الفرصة العادلة للمرأة من أجل المنافسة على الوظائف العليا وتطبيق اتفاقية سيداو في اعطاء النساء الحق في المشاركة بالمناصب العليا.
7. إجراء دراسات وبحوث واستطلاعات رأي حول المرأة وتعزيز نظام النزاهة ومكافحة الفساد.
8. مراجعة القوانين والتشريعات الفلسطينية وبما يضمن الرؤية النسوية حول قضايا الفساد من منظور نسوي.

منهجية العمل

في اطار ما سبق، يأتى دور هيئة مكافحة الفساد في التركيز على دور المرأة في مكافحة الفساد والذي ينبع من ايمان "الهيئة" بأن للمرأة الفلسطينية الدور الأهم في مكافحة الفساد والذي يبدأ من البيت والمجتمع المحيط. حيث أن ثقافة مكافحة الفساد يجب أن تبدأ مع النشأة الأولى للمواطن الفلسطيني لكي ينشأ منذ نعومة أظافره بتربية وثقافة مناهضة للفساد.

ولتهيئة النساء للقيام بدورهن، فهناك الحاجة الماسة لاحتواء قانون مكافحة الفساد على المنظور النسوي، وذلك لمعالجة احتياجاتهن الخاصة لتجنب وقوعهن ضحايا للفساد، سواء على الصعيد العائلي أو المجتمعي أو السياسي. وفي هذا الإطار جاءت مبادرة التوجهات الاستراتيجية النسوية لمكافحة الفساد بالاستناد الى الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

محددات إعداد التوجهات الاستراتيجية النسوية لمكافحة الفساد

1. القوانين والتشريعات الوطنية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية والاقليمية ذات العلاقة بالمرأة وحقوقها وخاصة في مجال المشاركة في مكافحة الفساد.
2. رؤية ورسالة وأهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام 2018. – 2015
3. المشاركة الفاعلة في عملية إعداد الاستراتيجية النسوية لمكافحة الفساد خلال عمليات التدريب، فريق عمل إعداد الاستراتيجية، والصياغة والكتابة، وعرض المسودات النهائية.
4. الاخذ بعين الاعتبار قرار مجلس الأمن 1325 والقرارات المنبثقة عنه المتعلقة بمشاركة النساء في الحياة السياسية على المستويات المحلية والاقليمية والعالمية والمبادئ الأساسية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء (سيداو)[6] مبدأ المساواة التصحيحية.

6 انضمت دولة فلسطين الى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) بتاريخ 2 نيسان 2014.

منهجية تطوير التوجهات الاستراتيجية النسوية لمكافحة الفساد

تم استخدام منهجية شاملة وموسعة وتشاركية من أجل تطويرها ، حيث تم الاعتماد على منهجية المشاركة الفاعلة في كافة مراحل تطوير التوجهات الاستراتيجية النسوية لمكافحة الفساد، وذلك من خلال:

1. **لقاء تشاوري:** تم عقد لقاء تشاوري أولي مع كافة الأطراف الشريكة ذات العلاقة، وهي هيئة مكافحة الفساد وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، وذلك بهدف تحديد الخطة الزمنية التي سيتم من خلالها تنفيذ عملية إعداد التوجهات الاستراتيجية النسوية لمكافحة الفساد. كما تم تحديد مفصل لأصحاب العلاقة إضافة الى ممثلين عن ال 22 مندوبة منتخبة عن مجالس الظل المشكلة في 50 موقع في الضفة الغربية وأكثر من 11 مؤسسة نسوية، وتحديد آليات التواصل بين جمعية المرأة العاملة والأطراف الشريكة. كما تم تحديد أصحاب العلاقة من الشركاء في هيئة مكافحة الفساد وجمعية المرأة العاملة الذين ستتم استشارتهم في عملية بناء التوجهات الاستراتيجية، وذلك من خلال اللقاءات المعمقة.
2. **مراجعة الأدبيات:** قام الفريق الاستشاري بالتعاون مع الشركاء بتحديد عدد كبير من الأدبيات اللازمة لتصميم الخلفية الأدبية للخطة، والتي استندعليها تحليل أهمية وجود توجهات استراتيجية نسوية لمكافحة الفساد. تتضمن هذه المرحلة مراجعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد من أجل تحديد الإطار العام والأهداف الاستراتيجية التي تم تحديدها في هذه الخطة، اضافة الى تحديد فيما اذا تطرقت هذه الى المرأة، بالإضافة لتقارير تم إعدادها من قبل المؤسسات النسوية التي تركز على دور المرأة في مكافحة الفساد، و تقارير أخرى ذات علاقة وتجارب نسوية في هذا الموضوع بما فيها محاولات لتطوير خطة استراتيجية لجمعية المرأة العاملة للتنمية، ومراجعة الاتفاقيات الدولية التي قامت دولة فلسطين بالانضمام اليها، بما في ذلك مواثيق حقوق الانسان واتفاقية CEDAW والتي وقعت عليها دولة فلسطين دون تحفظ.

على ضوء هذه المراجعات تم عرض ملخص تضمن النتائج والتوصيات التي يمكن الاستفادة منها في تطوير استراتيجية مشاركة القطاع النسوي ممثلا بالمؤسسات النسوية في مكافحة الفساد. وبناء على هذه النتائج تم تحليل الوضع القائم حول دور المرأة في مكافحة الفساد من خلال التحليل الرباعي والذي تم طرحه اثناء ورشة العمل بمشاركة فاعلة من قبل المشاركات.

3. **تحليل أصحاب العلاقة:** تم ومن خلال اللقاءات والورشة تحليل مبدئي لأصحاب العلاقة وتحديد أهم المستفيدين وتصنيفهم بناء على مدى تأثيرهم وتأثرهم بوجود الخطة حيث تم مناقشة أصحاب العلاقة اثناء الورشة المقترحة لأخذ رأي المشاركات وترتيب أصحاب العلاقة حسب الأولويات وذلك للمساعدة في تطوير توجهات استراتيجية نسوية لمكافحة الفساد.

4. **عقد اجتماع تمهيدي لمناقشة المادة التدريبية:** تم إعداد المادة التدريبية ومناقشتها مع الشركاء وأخذ كافة التعديلات المقترحة من قبلهم لتكييفها من أجل تحقيق الغرض المرجو منها بناء على توجيهات الجمعية والهيئة .

5. **تم عقد ورشة تدريبة تفاعلية وتشاركية لمدة 3 أيام لإعداد الخطة من خلال:**

- استخدام أساليب العصف الذهني الفردي والجماعي اثناء الورشة.
- اعتماد الورشة على أدوات تفاعلية ومنظمة من حيث استخدام النماذج المطورة والتمارين التشاركية لإعداد مكونات الاستراتيجية النسوية.
- اكساب المشاركات لمهارات التخطيط بشكل عملي من حيث تمكينهن من التحليل للبيئة الحالية عن طريق استخدام التحليل الرباعي وتمكينهم من إعداد الاهداف الاستراتيجية بشكل ذاتي اثناء الورشة بما يتناسب مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

6. **التغذية الراجعة:**

- تم مراجعة كافة المخرجات مع الشركاء وإجراء التعديلات المطلوبة خلال جلسات نقاش، حيث تم عقد ورشة عمل بمشاركة 11 مؤسسة نسوية.
- تم عقد 17 مجموعة عمل مركزة في الضفة الغربية مع القطاع النسوي، والمؤسسات، وذلك من أجل فهم الواقع المحلي من وجهة نظر النساء ودورهن في مكافحة الفساد.
- تم تقديم المسودة الأولى الى هيئة مكافحة الفساد وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، من اجل مراجعتها وإبداء الملاحظات والتعديلات المقترحة.
- تم عقد ورشة عمل مركزية بتاريخ 2017-2/3/7 في قاعة الهلال الأحمر الفلسطيني لعرض نتائج الإطار العام لوثيقة التوجهات الاستراتيجية النسوية لمكافحة الفساد، حيث تم استعراض منهجية العمل، وملخص البيئة الداخلية والخارجية، والقضايا ذات الأهمية، والرؤية والرسالة والأهداف، والغايات والقيم، والخطة التنفيذية. وقد شارك في ورشة العمل

عدد من المؤسسات النسوية، ومجالس الظل النسوية، وممثلين عن الوزارات الفلسطينية، وهيئة مكافحة الفساد، وقدم المشاركون ملاحظاتهم المختلفة، والتي تم أخذها بعين الاعتبار في إعداد المسودة النهائية.

تحليل البيئة الداخلية والخارجية

قامت المشاركات بتحليل البيئة الداخلية والخارجية وتحديد عناصر القوة والضعف والفرص المتاحة والتحديات الممكنة وذلك للشروع بتحديد أولويات القضايا التي يجب أن تشتمل عليها رؤية المرأة الفلسطينية لتحديد دورها في مكافحة الفساد ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتحديد تدخلاتهن بناء على الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

البيئة الداخلية

القوة	الضعف
أهمية وجود وسائل الإعلام المتعددة والتواصل الاجتماعي كأداة توعية ورقابة لتعزيز بيئة منظومة النزاهة وتحصين نظام المناعة ضد الفساد في المجتمع الفلسطيني.	قلة برامج التوعية الهادفة الى رفع الوعي والمعرفة بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد وتخصيص الحيز الإعلامي لها.
وجود قطاع نسوي عريض في المجتمع مؤهل ومتعلم ومهني مدرك لدوره وأهميته في المشاركة العامة في المجتمع الفلسطيني، بالإضافة الى وجود الخبرة النسوية في مجالات مختلفة. بما فيها ما يتصل ببناء المؤسسات والإصلاح والحكومة	ضعف تطبيق إنفاذ القانون وخاصة في مجالات دعم حقوق النساء والعدالة والمساواة، وبما فيها تطبيق القانون وإنفاذه على القضايا المتعلقة بالفساد
وجود منظومة ثقافية وقيمية مشجعة على العدالة والمساواة والحقوق والمشاركة والرقابة والمساءلة، بالإضافة الى الوازع الديني وأهميته في تنمية الثقافة الرافضة للفساد.	خوف المواطنين وعدم ثقتهم بالتبليغ عن حالات وشبهات الفساد، وخاصة لضعف إجراءات حماية الشهود والمبلغين، وكذلك هذا ما ينطبق على المرأة
وجود وزارة شؤون المرأة الداعمة للقطاع النسوي ودوره ومشاركته في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفنية.	عدم كفاية اهتمام المؤسسات النسوية بالمشاركة في جهود مكافحة الفساد، والتنسيق فيما بينها من جهة والمؤسسات الأخرى العاملة
وجود اهتمام كبير باهمية دمج النوع الاجتماعي في الخطط الوطنية والقطاعية والمؤسساتية.	قلة الإلمام والدراية بالفساد وأشكاله ومستوياته من منظور قانوني
تنوع الجمعيات والمؤسسات النسوية والمؤسسات الداعمة للمراة الفلسطينية، حيث انتشار المؤسسات النسوية على المستويين الوطني والمحلي.	عدم كفاية بحث نظام النزاهة ومكافحة الفساد من منظور النوع الاجتماعي، وخاصة المنظور النسوي
وجود نماذج نسوية في المراكز العليا في القطاعات العامة والأهلية والخاصة.	قلة التمثيل النسوي في المراكز القيادية والوظائف العليا والمشاركة الفاعلة
وجود بيئة قانونية ومؤسساتية واستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد	ضعف إدماج المنظور النسوي في القوانين الفلسطينية حول الفساد

البيئة الخارجية

التحديات	الفرص
- استمرار وجود الاحتلال الاسرائيلي وسياسته وممارساته المشجعة لوجود وانتشار الفساد في المجتمع الفلسطيني ودوره في نهب خيرات وموراد الشعب الفلسطيني، وتحكمه بالمعابر، واستمرار انتهاكاته في الاراضي الفلسطينية، وعدم امتداد الولاية القضائية والسيادية الفلسطينية للأراضي الفلسطينية	- وجود مؤسسات نسوية تعنى بشؤون المرأة وقادرة على توفير الدعم المادي والمعنوي وتعزيز بيئة مشجعة لمشاركة المرأة في الشأن العام، وبما فيها جهودها في مكافحة الفساد
- استمرار الانقسام الفلسطيني بين جناحي الوطن وما أحدثه من شرخ في النظام السياسي والقضائي والقانوني وغياب دور المؤسسات الرقابية من أداء دورها في قطاع غزة، كما أن الانقسام يحول دون تضافر الجهود لمكافحة الفساد على مستوى الوطن.	- انضمام دولة فلسطين للعديد من الاتفاقيات الدولية، ومنها تلك المتعلقة بحقوق المرأة، والاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد
- استمرار تعطيل المجلس التشريعي الفلسطيني العنوان الرئيس للمساءلة والمحاسبة وكذلك المنظومة التشريعية التي تقصي جور المرأة في الشان العام.	- امكانية بناء شراكات بين المؤسسات النسوية لبناء شبكات نسوية ومع المؤسسات الأخرى في مجالات برامج وحملات تعزيز منظومة النزاهة والشفافية والعدالة
- العادات والتقاليد والثقافة السائدة والتي تحد من دور المرأة في جهود مكافحة الفساد، من خلال تهميش دورها ومكانتها كما النظرة الذكورية السائدة في المجتمع الفلسطيني تجاه العديد من القضايا والتي تحد من دور ومكانة المرأة في إدارة الشأن العام	- وجود دعم من قبل المجالس المحلية لمشاركة المرأة في الحفاظ على المال العام.
- قلة الدعم الدولي والوطني الموجه لبناء وتطوير بيئة منيعة ضد الفساد ومعززة لقيم النزاهة والشفافية والمساءلة.	- وجود قانون فلسطيني ضد الفساد وكذلك مؤسسات مثل هيئة لمكافحة الفساد ونيابة جرائم الفساد ومحكمة الفساد.
- الصعوبة في وصول النساء لمؤسسات مكافحة الفساد للابلاغ.	- وجود خطة استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وتركز على دور المواطن الفلسطيني في جهود مكافحة الفساد وكذلك المؤسسات ومنها النسوية.

تحديد وتحليل القضايا ذات الأولوية

على ضوء تشخيص وتحليل البيئة الخارجية والداخلية حول مشاركة ودور المرأة الفلسطينية في تعزيز نظام النزاهة ومكافحة الفساد، تم تحديد عدد من القضايا الرئيسة وذات الأولوية، وتم تحليل كل قضية من حيث الأسباب والنتائج المترتبة عليها. وقد تم تحديد القضايا الحرجة وذات الأولوية على ضوء المعايير والمحددات التالية:

1. مدى الضرورة والأولوية للقضية الحرجة، والمستعجلة التي يجب العمل عليها.
2. مدى تأثير القضية ودورها في تعزيز جهود مكافحة الفساد.
3. مدى ارتباط القضية واتساقها مع الأولويات النسوية.
4. ارتباط القضية مع رؤية وأهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والخطة التنفيذية.
5. مدى قابلية ترجمة القضية الى هدف واقعي وقابل للتحقيق.

المشاركات اثناء الورشة الرئيسية يقمن بالتحليل الرباعي

القضايا الرئيسة

القضية الاولى : عدم كفاية الوعي والتمكين لدى النساء في القضايا المتعلقة بمكافحة الفساد

تبين من خلال مراجعة الأدبيات المختلفة حول مكافحة الفساد في فلسطين، الى جانب نتائج مجموعات العمل التي شاركت فيها ممثلات عن مجالس الظل ومؤسسات نسوية أخرى، بالإضافة الى المجموعات البؤرية التي عقدها في 17 هيئة محلية في الضفة الغربية، أن البرامج التوعوية المنفذة، والتي تستهدف قطاع المرأة، وضعف التمويل المخصص للمؤسسات النسوية وبرامجها المختلفة، ومنها ما يتعلق ببرامج مكافحة الفساد، وقلة تشجيع المرأة للإنخراط في جهود مكافحة الفساد، ساهم في محدودية مشاركة القطاع النسوي في جهود مكافحة الفساد، الى جانب وجود أولويات أهم على جدول أعمال االقطاع النسوي، وبالتالي عدم إيلاء قضية مكافحة الفساد الاهتمام الكافي، وتركها الى الجهات المتخصصة والرسمية، مقارنة مع أهمية القضايا الأخرى المتعلقة بالقطاع النسوي.

القضية الثانية: ضعف التنسيق ما بين المؤسسات النسوية والمؤسسات الأخرى فيما يتعلق بمكافحة الفساد.

أوضحت المشاركات في مراحل تحليل البيئة الداخلية والخارجية أن دور المراة والمؤسسات النسوية في مكافحة الفساد اقتصر على مشاركة محدودة وممارسات فردية غير منظمة ومؤسسة عند القطاع النسوي بسبب ضعف التنسيق والتعاون بين المؤسسات النسوية فيما بينها من جهة ومع المؤسسات العامة والأهلية من جهة أخرى. وأرجعت المشاركات سبب ذلك الى ضعف التواصل بين هيئة مكافحة الفساد والمؤسسات النسوية، الى جانب قلة التواصل بين المؤسسات النسوية والمؤسسات الأخرى وخاصة تلك المهتمة بمكافحة الفساد وتطوير استراتيجيات عمل مشتركة بهذا الشأن، الى جانب ضعف تركيز المؤسسات النسوية على إدماج برامج مكافحة الفساد في استراتيجيات عملهم لتركيزها على قضايا مجتمعية ونسوية أخرى، الأمر الذي أدى الى ضعف إشراك المرأة وأخذ دورها ومكانتها في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وتعزيز بيئة قانونية ومؤسساتية مشجعة لوجود جهود مجتمعية مشتركة لمحاربة الفساد.

القضية االثالثة: تحديات متنوعة أمام مكانة المرأة ومشاركتها في الشأن العام

توافقت المشاركات في ورش العمل والمجموعات البؤرية على وجود تحديات في مكانة المرأة ومشاركتها في الشأن العام بشكل عام، الأمر الذي أضعف من مشاركة المرأة والمؤسسات النسوية من المشاركة الفاعلة في رسم السياسات وصناعة القرار، وخاصة فيما يتعلق بمكافحة الفساد سواء لتركيبة النظام السياسي الفلسطيني أو البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة والتي تحد من وصول المراة الى الوظائف العليا ومراكز صنع القرار في القطاعات المختلفة، وبالتالي محدودية تأثيرها في لعب دورها الفاعل في جهود مكافحة الفساد، بالإضافة الى الصعوبة والتحديات التي قد تواجه المرأة في الإبلاغ عن الفساد، لما قد يترتب على ذلك من آثار سلبية على المرأة واسرتها اجتماعيا واقتصاديا.

القضية الرابعة: الفجوة القائمة بين قانون مكافحة الفساد من منظور نسوي وإنفاذ القانون

أكدت المشاركات على وجود فجوة ما بين البيئة القانونية لمكافحة الفساد والمنظور النسوي، وخاصة فيما يتعلق بضعف هيئات تطبيق القانون والإجراءات المتبعة، وعدم الأخذ بعين الاعتبار قضايا المنظور النسوي، وعدم وضوح دور المرأة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والتي أغفلت -برأي المشاركات- قضايا مباشرة تخص النساء.

الإطار الاستراتيجي

الرؤية

« إمرأة فلسطينية متمكنة وفاعلة في إحداث التغيير نحو مجتمع خال من الفساد»

الرسالة

«اشراك المرأة الفلسطينية في جهود مكافحة الفساد لتقوم بدور فاعل في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتربية جيل واع بدوره في إرساء قيم النزاهة ومبادىء الشفافية وآليات المساءلة»

القيم

1. الايمان بمشاركة المرأة الفاعلة في جهود مكافحة الفساد
2. العدالة بين الجنسين في إدارة الشأن العام والمال العام
3. المساواة وعدم التمييز في تطبيق القانون
4. النزاهة والشفافية و المشاركة
5. سيادة القانون
6. السرية
7. الديمقراطية الاقتصادية والسياسية
8. الولاء والانتماء

الغايات

- **الغاية الأولى:** امرأة فلسطينية واعية ومتمكنة لتعزيز دورها في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
- **الغاية الثانية:** جهود المؤسسات النسوية متضافرة فيما بينها والمؤسسات الأخرى في مجال مكافحة الفساد
- **الغاية الثالثة:** المرأة مشاركة في الشأن العام وفي تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
- **الغاية الرابعة:** بيئة قانونية وتشريعية مواتية للمرأة الفلسطينية لاخذ دورها في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

الغايات والأهداف الاستراتيجية

المحور الأول رفع الوعي والتمكين

- **الغاية الأولى:** امرأة فلسطينية واعية ومتمكنة لتعزيز دورها في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

الأهداف الاستراتيجية

1. تطوير برامج نوعية وملائمة لتوعية وتمكين النساء في مجال تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة
2. العمل على توفير التمويل الكافي المخصص للمؤسسات النسوية المتعلق بقضايا مكافحة الفساد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية

- **الغاية الثانية:** جهود المؤسسات النسوية متضافرة فيما بينها والمؤسسات الأخرى في مجال مكافحة الفساد

الأهداف الاستراتيجية

1. رفع الوعي لدى المؤسسات النسوية في موضوع مكافحة الفساد لتحفيزها على أخذ الدور المنوط بها لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
2. تعزيز التواصل والشراكات بين الهيئة والمؤسسات الأهلية والحكومية وبين المؤسسات النسوية في مجال مكافحة الفساد.

المحور الثاني البيئة القانونية والاجتماعية

- **الغاية الثالثة:** المرأة مشاركة في الشأن العام وفي تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

الأهداف الاستراتيجية

1. تعزيز الوعي في المجتمعات الفلسطينية على معرفة أهمية دور المرأة في مكافحة الفساد
2. تعزيز ثقة المرأة الفلسطينية بأهمية دورها الريادي في مكافحة الفساد

3. تنويع وسائل الابلاغ عن الفساد بشكل سري لعدم سهولة وقدرة النساء في تقديم الشكاوى والإبلاغ عن قضايا الفساد

- **الغاية الرابعة:** بيئة قانونية وتشريعية مواتية للمرأة الفلسطينية لاخذ دورها في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مكافحة الفساد

الأهداف الاستراتيجية

1. توفير بيئة مناسبة وممكنة للمرأة الفلسطينية لتعزيز دورها في جهود محاربة الفساد في اطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
2. اشراك النساء في مراجعة قانون مكافحة الفساد لضمان احتواءه على مواد تعالج قضايا المرأة
3. تفعيل دور الإعلام في متابعة وتسليط الضوء على القضايا النسوية في مجال مكافحة الفساد
4. تعزيز فرص النساء ليكون لهن تواجد ملحوظ في المراكز العليا التمثيلية والمؤسسات ليشاركن في صنع القرار وخاصة في الأمور المتعلقة بحاجة المرأة للمساهمة في مكافحة الفساد.
5. توضيح دور المرأة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام 2015-2018.

الملحقات:

1. **قائمة باسماء المؤسسات التي شاركت في تطوير التوجهات الاستراتيجية**
2. **الخطة التنفيذية**

ملحق رقم (1): المؤسسات التي شاركت في تطوير التوجهات الاستراتيجية

المؤسسات المشاركة
22 مندوبة عن مجالس ظل نسوية في 70 مجلس ظل
300 امرأة فلسطينية في 50 هيئة محلية (مجموعات بؤرية)
مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق
طاقم شؤون المرأة
مركز المرأة للإرشاد القانوني والإجتماعي
إتحاد لجان المرأة للعمل الإجتماعي
مفتاح- المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي و الديمقراطية
معهد دراسات المرأة بجامعة بيرزيت
مؤسسة شاشات
جمعية الاتحاد النسائي العربي
اتحاد لجان كفاح المرأة الفلسطيني
جمعية العمل النسوي لرعاية وتأهيل المراة
جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية
جمعية النهضة النسائية
جمعية الشابات المسيحية
الجمعية الفلسطينية لصاحبات الاعمال (اصالة)
مركز بيسان للبحوث والإنماء
جمعية تنمية المراة الريفية
جمعية نساء من أجل الحياة
جمعية عطاء فلسطين الخيرية
وزارة شؤون المرأة

ملحق رقم (2): الخطة التنفيذية

المحور الاول	الغايات	الاهداف	التدخلات	الجهات المشاركة في التنفيذ	مؤشرات القياس
الوعي والتمكين والتشبيك	امرأة فلسطينية واعية ومتمكنة لتعزيز دورها في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد	1. تطوير برامج نوعية وملائمة لتوعية وتمكين النساء في مجال تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة	حملات توعية منفذة حول قانون مكافحة الفساد في محافظات الوطن	هيئة مكافحة الفساد ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة	عدد حملات التوعية
			مساقات في المدارس مطورة تعزز مفهوم مكافحة الفساد وادماجها مع منهاج التربية الوطنية	هيئة مكافحة الفساد ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة ووزارة التربية والتعليم	عدد المساقات وعدد المدارس التي قامت بادراجه
			برامج مسموعة ومرئية ومقروءة معدة لتعزيز مفهوم مكافحة الفساد	هيئة مكافحة الفساد ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة والاعلام	عدد البرامج الاذاعية
		2. العمل على توفير التمويل الكافي المخصص للمؤسسات النسوية المتعلق بقضايا مكافحة الفساد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية	حشد التمويل واعداد برامج تدريبية للمؤسسات النسوية في مجال حشد التمويل وكتابة مقترحات مشاريع	هيئة مكافحة الفساد ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة	عدد البرامج التدريبية للمؤسسات النسوية في مجال حشد التمويل وعدد مقترحات مشاريع
			قنوات تواصل بين المؤسسات النسوية وجهات التمويل المعنية في مكافحة الفساد وابرام مذكرات تفاهم واتفاقيات مع جهات مانحة متخصصة في مجال مكافحة الفساد	هيئة مكافحة الفساد ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة	عدد مذكرات تفاهم والاتفاقيات مع جهات مانحة متخصصة في مجال مكافحة الفساد
				هيئة مكافحة الفساد ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة	قاعدة بيانات بالجهات المعنية بمكافحة الفساد ومصنفة حسب التخصص
			ادوات مطورة لتنفيذ الاستراتيجية تتسم بالسهولة والقابلية للتنفيذ	هيئة مكافحة الفساد ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة	عدد الادوات التي تم اعدادها
	جهود المؤسسات النسوية متضافرة فيما بينها والمؤسسات الأخرى في مجال مكافحة الفساد	1. رفع الوعي لدى المؤسسات النسوية في موضوع مكافحة الفساد لتحفيزها على اخذ الدور المنوط بها لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية.	ورشات عمل توعوية منفذة في موضوع مكافحة الفساد لتحفيزها على اخذ الدور المنوط بها لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية.	هيئة مكافحة الفساد ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة	عدد الورشات التوعوية وعدد النساء المشاركات
		2. تعزيز التواصل والشراكات بين الهيئة والمؤسسات الاهلية والحكومية وبين المؤسسات النسوية في مجال مكافحة الفساد.	شراكات مبنية وفاعلة بين الهيئة والمؤسسات الاهلية والحكومية وبين المؤسسات النسوية في مجال مكافحة الفساد.	هيئة مكافحة الفساد ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة	عدد الشراكات

البيئة القانونية والاجتماعية	المرأة مشاركة في الشأن العام وفي تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد	1. تعزيز الوعي في المجتمعات الفلسطينة على معرفة اهمية دور المرأة في مكافحة الفساد	حملات توعوية منفذة في المجتمعات النسوية حول معرفة اهمية دور المرأة في مكافحة الفساد	هيئة مكافحة الفساد ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة والهيئات المحلية	عدد الحملات التوعوية
		2. تعزيز ثقة المرأة الفلسطينية باهمية دورها الريادي في مكافحة الفساد	منشورات ومواقع الكترونية وتواصل اجتماعي تعزز ثقة المرأة الفلسطينية باهمية مكافحة الفساد	هيئة مكافحة الفساد ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة	عدد المنشورات والمواقع الالكترونية التي تعنى بتعزيز ثقة المرأة الفلسطينية
			مدونات سلوك معدة وموقعة من قبل الجهات المعنية بما فيها الهيئات المحلية	هيئة مكافحة الفساد ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة والهيئات المحلية	عدد الجهات ذات العلاقة التي وقعت والتزمت بالمدونات
		3. تنويع وسائل الابلاغ عن الفساد بشكل سري لعدم سهولة وقدرة النساء في تقديم الشكاوى والإبلاغ عن قضايا الفساد	وسائل وادوات ابلاغ عن الفساد ميسرة وتضمن السرية	المؤسسات النسوية بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد	عدد الوسائل والادوات
	بيئة قانونية وتشريعية مواتية للمرأة الفلسطينية لاخذ دورها في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.	1. تطوير أدوات لمتابعة قضايا الفساد موائمة لاحتياجات المرأة وتعزيز دورهن في متابعة تنفيذ القانون لمحاسبة الفاسدين وعقابهم خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.	أداوت لمتابعة قضايا الفساد معدة تتوائم مع حاجة النساء لمكافحة الفساد وتنفيذ الخطة	هيئة مكافحة الفساد ومؤسسات المجتمع المدني المتخصصة في مكافحة الفساد	عدد الادوات التي تم تطويرها (مثل طرق جديدة وميسرة للنساء للتبليغ عن حالات فساد
		2. اشراك النساء في مراجعة قانون مكافحة الفساد لضمان احتواءه على مواد تعالج احتياجات المرأة في هذا المجال عند مراجعة القانون من قبل الهيئة والجهات المعنية.	لقاءات تشاورية بين المؤسسات النسوية والهيئة لمناقشة موائمة قانون مكافحة الفساد بالمنظور النسوي	هيئة مكافحة الفساد ومؤسسات نسوية ذات علاقة	عدد اللقاءات وعدد البنود من القانون الذي تم تعديلها بناء على المنظور النسوي في مكافحة الفساد
		3. تفعيل دور الاعلام في متابعة وتسليط الضوء على القضايا النسوية في مجال مكافحة الفساد اثناء تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد	اعلام فلسطيني مفعل محليا وخارجيا في تسليط الضوء على القضايا النسوية في مجال مكافحة الفساد اثناء تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.	هيئة مكافحة الفساد والمؤسسات الاعلامية والنسوية ذات العلاقة	عدد المؤسسات الاعلامية التي تسلط الضوء على مكافحة الفساد من المنظور النسوي. عدد البرامج الاعلامية التي تسلط الضوء على مكافحة الفساد من المنظور النسوي
		4. تعزيز فرص النساء ليكون لهن تواجد ملحوظ في المراكز العليا التمثيلية والمؤسسات ليشاركن في صنع القرار وخاصة الامور المتعلقة بحاجة المرأة للمساهمة في مكافحة الفساد.	حملات ضغط ومناصرة لتعزيز تواجد المرأة في المراكز العليا	هيئة مكافحة الفساد والمؤسسات الاعلامية والنسوية ذات العلاقة	عدد حملات الضغط والمناصرة. عدد النساء اللوتي تم تعيينهن في ملاكز عليا نتيجة لحملات الضغط والمناصرة
		5. توضيح دور المرأة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للاعوام 2015-2018	دور المرأة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية واضح ومتفق عليه بين الاطراف المعنية	هيئة مكافحة الفساد والمؤسسات االنسوية ذات العلاقة	عدد اللقاءات التشاورية في هذا الاطار. نسبة الوعي لدى المرأة في فهم دورها في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية

B. The Mission

«Involving Palestinian women in the anti-corruption efforts to play an active role in the implementation of the National Anti-corruption Strategy and raising up a generation aware of its role in laying down the principles of integrity, transparency and accountability mechanisms .»

C. The Values

1. The believe in women's active participation in the anti-corruption efforts
2. Gender equity in the management of public affairs and public money
3. Equality and non-discrimination in the enforcement of the law
4. Integrity, Transparency and Participation
5. Rule of Law
6. Confidentiality
7. Economic and Political Democracy
8. loyalty

III. The Main Goals

1. Palestinian Women aware and empowered to enhance their role in the implementation of the National Anti-Corruption Strategy.
2. Concerted efforts of women's organizations among themselves and other institutions in combating corruption.
3. Palestinian Women are engaged in the public affairs and in the implementation of the National Anti-corruption Strategy.
4. Proper legal and legislative environment for Palestinian women to take their role in the implementation of the National Anti-corruption Strategy.

VI. Action Plan

Towards achieving the goals of strategic directions during the next four years, by achieving the expected results and impact, an action plan and an M&E matrix were developed.

Results and outputs of the strategic planning process

I. **Priority Issues:** through an internal and external environment analysis process, the participants identified four main priority issues based on the following criteria:
   1. The importance and urgency of the issue.
   2. The impact of the issue and its role in promoting anti-corruption efforts.
   3. The relevancy and consistency of the issue to Palestinian women priorities.
   4. Linkage of the issue with the vision, goals and strategies of the national anti-corruption strategy and its implementation plan.
   5. The extent to which the issue can be translated into a realistic and achievable goal.

The following are the main priority issues:

1. Lack of women's awareness and empowerment in issues related to anti-corruption.
2. Isolated and uncorrelated efforts among women's organizations and other Palestinian Organizations in issues related to anti-corruption.
3. Decline in women's stature in the public affairs and lack of involvement.
4. The gap between anti-corruption law from a feminist perspective and law enforcement.

II. **The strategic framework:** As a result of the participatory diagnostics and analysis in previous stages, the strategic framework was developed to include:

A. The Vision

«Palestinian woman that are empowered and effective in bringing about changes towards free of corruption society.»

The Palestinian Women Anti-corruption strategic directions were developed in line with the following principals:

- Guided by the Anti-Corruption National Strategy.
- Participation of the stakeholders in all stages of the planning process.
- Identification of problems and developing solutions.
- Verification and revision of the output of the planning process.
- Incorporating the feedback from the stakeholders.

Executive Summary

Strategic Directions for Palestinian Women in the Fight against Corruption

The Palestinian Anti-Corruption Commission- PACC and the Palestinian Working Women Society for Development- PWWSD has completed the preparation and development of the first strategic directions for Palestinian women in the fight against corruption. Two main themes were considered; enhancement the enabling environment for Palestinian women and women institutions to take their effective role in the efforts of combating corruption; and their role in implementing the national anti-corruption strategy, launched by the PACC for the years 2015-2018.

This Strategic Directions aim to develop framework for involving women in anti-corruption efforts at the national and local levels. In addition, it focuses on issues related to combating corruption from women perspective to enhance their role in engaging in promoting integrity, transparency and accountability, fighting corruption as well as corrupt people.

The preparation and development of Palestinian Women strategic directions was based on participatory approach in all phases of the planning process; using interactive tools to develop the expected results. The planning team started the process by reviewing related anti-corruption literatures and reports followed by holding a three-day central workshop attended by representatives of 50 Women Shadow Councils and a number of women's organizations in the West Bank of Palestine.

Focus group discussions were held in 17 locations in the West Bank and other regular meetings with women involved in the planning process, the PACC and the Palestinian Working Women Society for Development to review the draft strategic directions.

Table of contents

- Executive Summary.
- A word from the Palestinian Anti-Corruption Commission.
- A word from the Palestinian Working Women Society for Development.
- Introduction.
- About the women's institutions in Palestine.
- Political participation of Palestinian women.
- Economic independence.
- Conclusions and results from the perspective of Women Focus Groups.
- Methodology of Developing the Strategic Directions for Palestinian Women in the Fight against Corruption.
- Determinants of preparation of this Strategic Directions.
- Developing the Strategic Directions.
- Analysis of internal and external environment.
    - Internal Environment.
    - External environment.
- Identify and analyze the priority issues.
    - Key issues.
- Strategic Framework.
- Strategic goals and objectives.
- Appendixes:
    - Appendix No. 1: Institutions participated in the development of this strategic directions.
    - Appendix 2: Implementation Plan.

Note: This Publication was conducted by Human Resource Development (HRD). It's contents do not necessarily denote PACC's or PWWSD own perspectives.

Anti-Corruption Commission "PACC"

Bireh - Balou - Mecca St.

Tel: 022424016 - 022424017 - 022424018

Fax: 022424015

E-mail:Info@pacc.pna.ps

Website:www.pacc.pna.ps

Palestinian Working Woman Society for Development "PWWSD"

Ramallah – Rukab St. - Real Estate Co. Building – Third Floor.

Tel: 022986761- 022981977

Fax: 022963288

E- mail: pwwsd@palnet.com

Website: www.pwwsd.org

Anti-Corruption Commission
" PACC "

Palestinian Working Woman
Society for Development

Strategic Directions for Palestinian Women in the Fight against Corruption

January, 2017